MISSION PERMANENTE DE TUNISIE
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES À GENÈVE
ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES EN SUISSE

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

N° 0156

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme et se référant à sa note verbale n° OHCHR/RRDD/HRESI du 8 janvier 2013, relative à la mise en œuvre de la Résolution 21/23 du Conseil des Droits de l'Homme sur les droits des personnes âgées, a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la réponse du Gouvernement Tunisien à la demande d'information du Haut Commissariat sur cette question.

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme l'assurance de sa très haute considération.

MISSION PERMANENTE DE TUNISIE A GENEVE

Genève, le 12 avril 2013

Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Palais des Nations
1201 Genève

OHCHR REGISTRY
12 AVR. 2013
Recipients : C. Couchis

58, RUE DE MOILLEBEAU CASE POSTALE 262 1211 GENÈVE 19
TÉLÉPHONE 022 749 15 50 FAX 022 734 06 63 email: mission.tunisia@ties.itu.int

حماية حقوق الإنسان للمسنين والنهوض بها

ينتفع كبار السن في تونس بحماية قانونية عبر العديد من التشريعات ذات الصبغة المشتركة أو الخصوصية التي تهدف بالأساس إلى ضمان حقوقه الأساسية داخل الأسرة وفي المجتمع، وهي قيم ومعاني إنسانية عميقة تعمل على ترسيخ قيم التّضامن والتّآزر والتّسامح بين الأفراد والفئات والأجيال.

كما أن المتأمل في الإعلانات والمواثيق الدولية، يجد أن التمشي التونسي إنما ينخرط في صميم المقاربة الأممية التي أقرّت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية في تلازم مع الحقوق السياسية والمدنية والتي اندرجت ضمن أفق الأخلاقية العامة لحقوق الإنسان.

وتستند بلادنا في عنايتها بشريحة كبار السن على خطّتي العمل الدوليّتين المنبثقتين عن الجمعيتين العالميتين للشيخوخة وعلى مبادئ الأمم المتحدة للمسنين والتي تهدف إلى تحقيق حياة أفضل في مرحلة الشيخوخة.

وتهدف سياسة تونس في مجال المسنين إلى تحقيق "**مجتمع لكل الأعمار**" يضمن العيش الكريم للمسن ويحفظ كرامته ومنزلته خاصة من خلال تثمين مكانته داخل الأسرة والمجتمع والتأكيد على أهمية التضامن والتواصل بين الأجيال وتثمين كفاءات كبار السن وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة والمسيرة التنموية ودعم البرامج الوقائية والعلاجية بما يسهم في الترفيع في مؤمل حياة دون إعاقة ويؤمّن للمسن الاستقلالية في حياته اليومية. مع تكثيف العمل قصد تقليص نسبة الفقر لدى كبار السن وخاصة في المناطق الداخلية الأقل نموّا.

ولتحقيق هذه الأهداف تمّ إنجاز عدّة مكاسب لفائدة كبار السّن في المجالات التشريعية والهيكلية والبرامج التنفيذية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لكبار السن.

حيث تمّ:

- **سن عدّة نصوص تشريعية وترتيبية** في مجال كبار السن من أهمّها:

أ-تطوير أحكام مجلة الأحوال الشخصية في باب النفقة **بسحب الصبغة الإلزامية لنفقة الأبناء على الأبوين والأصول** من جهة الأب وإن علوا وعلى الأصول من جهة الأمّ

في حدود الطبقة الأولى، وبتعميم هذا الإلزام على الأولاد الميسورين ذكولرا وإناثا (تنقيحات سنة 1993).

ب- **حق الأجداد في زيارة الأحفاد** عند وفاة أحد والدي المحضون بمقتضى القانون عدد 10 لسنة 2006 المؤرخ في 06 مارس 2006 المتعلق بإتمام أحكام مجلة الأحوال الشخصية.

ج- **إصدار القانون عدد 114 المؤرخ في 31 أكتوبر 1991 المتعلق بحماية المسنين** والذي يعتبر حدثا مهما في مجال حماية المسنين ببلادنا مع ما صحبته من أوامر وقرارات تطبيقية.

كما يعتبر **أول تشريع خصوصي يصدر لفائدة كبار السن** وتنفرد به بلادنا وتتميز به عن الكثير من البلدان النامية الأخرى وحتى المتقدمة .

ويشكل هذا القانون منعرجا حاسما في مجال سياسة تونس في النهوض بكبار السن، حيث ضبط تعريفا قانونيا للمسن إلى جانب جملة من المبادئ التي **تضبط حقوقه الأساسية داخل الأسرة و المجتمع.**

كما وضع الأصول والمعالم والإطار الشامل للتدخل على الصعيدين الرسمي والجمعياتي لفائدة كبار السن والذي انطلقت منه أهم برامج الرعاية لفائدتهم.

- دعم البرامج الهادفة إلى تعزيز قدرات الأسرة على إبقاء المسنين داخل وسطهم العائلي، وتوفير أفضل ظروف العيش لهم:

- وفي هذا الإطار:

- تم إعداد **استراتيجية إعلام وتوعية** تهدف غلى تثمين دور المسنين في الأسرة والمجتمع.
- تقوم **فرق متنقلة** تسيّرها جمعيات رعاية مسنين بتقديم خدمات صحية واجتماعية للمسنين داخل أسرهم، ويبلغ عدد هذه الفرق حاليا 42 فريقا (24 جهويا و18 محليا) تشمل خدماتها حوالي 6000 مسنا ومسنة وبلغت الإعتمادات التي تخصصها الدولة سنويا للفرق المتنقلة لتسيير أنشطتها واقتناء وسائل نقل 802 أد سنة 2012 وهو ما ساهم في تحسين جودة الخدمات وتوسيعها إلى أكبر عدد من مستحقيها.

- تعزّزت شبكة **النوادي النهارية** ليبلغ عددها الجملي 54 ناديا في أواخر سنة 2012. تتمثل هذه النوادي في فضاءات ترفيهية تثقيفية للتلاقي والتواصل الاجتماعي، تستقبل كبار السن نهارا وتقدم لهم أنشطة ترفيهية تثقيفية وخدمات صحية اجتماعية.

وتهدف هذه النوادي النهارية إلى مزيد إدماج كبار السن والمتقاعدين في المجتمع وتثمين كفاءاتهم، ووقايتهم من العزلة والاستبعاد من ناحية، ومساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة من ناحية أخرى.

وتشجيعا للجمعيات الناشطة في مجال المسنين على غحداث مثل هذه النوادي وحسن تسييرها، تسند لها الدولة منحة إحداث ومنحة تسيير.

ولتحسين العناية والإحاطة بكبار السن والإرتقاء بمستوى الخدمات المسداة لهم، انطلق تكوين أعوان مختصين في الإحاطة الحياتية للمسنين بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة العمومية ووزارة التربية والتكوين، تتمثل مهمتهم في مساندة المنين غير القادرين على القيام بشؤونهم الحياتية اليومية.

وسيكون لهؤلاء الأعوان من خلال خدمات الرعاية التي سيقدّمونها للمسنين داخل أسرهم، الدور الكبير في تخفيف العبء على الأسرة التي لها مسنون فقدوا استقلاليتهم في القيام بحاجياتهم الحياتية اليومية.

- وبالنسبة إلى المسنين فاقدي السند العائلي، يتمّ **إيداعهم بعد موافقتهم لدى أسر حاضنة** توفّر لهم العيش الكريم وتضمن لهم توازنهم النفسي والعاطفي. وقد تطوّر عدد المسنين المتكفل بهم من 46 سنة 2003 إلى 93 مسنا ومسنة حاليا.

وتسند الدولة للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية لتلبية الحاجيات الأساسية للمسن.

- تثمين كفاءات المسنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة والمسيرة التنموية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة:

تم في هذا الإطار:

- **إحداث سجلاّ وطنيا للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين** للاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم الفكرية أو الحرفية لفائدة المجموعة الوطنية ومواصلة المساهمة الفاعلة في المسيرة التنموية للبلاد في إطار العمل التطوعي والنشاط الجمعياتي.

ويبلغ عدد المنخرطين في السجل حاليا 1786 متقاعدا ومتقاعدة.
كما تم إعداد وإيواء موقع واب خاص بالسجل على الشبكة العنكبوتية على العنوان التالي: www.kafaet-mousenine.nat.tn، يوفر على وجه الخصوص إمكانية التسجيل عن بعد عبر تعمير الإستمارة المتوفرة به ويمثل حلقة وصل بين هذه الكفاءات من ناحية والوزارات والمؤسسات العمومية ومختلف مكونات المجتمع المدني الراغبة في الاستفادة من خبرة المنخرطين بالسجل من ناحية أخرى.

- **إعداد خطة وطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة** تتيح للمتقاعدين وكبار السن التوقي من العزلة واجتناب الإقصاء بمواصلة النشاط وإفادة الناشئة والأجيال الصاعدة بخبراتهم وكفاءاتهم، كما تمكنهم من الحفاظ على توازنهم النفسي والبدني والإبقاء على مكانتهم في الأسرة والمجتمع.
- **رصد أوضاع كبار السن** حيث تم الإنطلاق في إنجاز دراسة حول الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية لكبار السن في تونس لتحديد حاجياتهم بصفة دقيقة وتوفير مزيد المعطيات حول كبار السن وبلوغ البعد الاستشرافي والمنهجية العلمية في بلورة البرامج الموجهة لهم.
- **الرعاية المؤسساتية:** في إطار الحرص على الحفاظ على كرامة المسنين الفاقدين للسند العائلي وضمان أفضل ظروف الإقامة والرعاية لهم، تشهد مراكز رعاية المسنين عمليات تعهد وصيانة وتجهيز (التكييف والتسخين المركزي) من ناحية وتدعيم الإطارات الطبية والأعوان الاجتماعيين وأعوان الرعاية المباشرة العاملين بهذه المراكز من ناحية أخرى.

تسند الوزارة للجمعيات التي تشرف على تسيير مراكز رعاية مسنين، اعتمادات للتسيير والتصرف من ناحية واعتمادات للتعهد والصيانة والتجهيز والبناء من ناحية أخرى.